الأمم المتحدة
E/AC.51/2024/L.4/Add.26

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو–14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرر: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 26
الرقابة الداخلية

1 - نظرت اللجنة في جلستها السادسة، المعقودة في 15 أيار/مايو 2024، في البرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.30)).

المناقشة

2 - أعربت الوفود عن تأييدها القوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما يشمل الركائز الثلاث لعمله، وهي المراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم والتحقيق، ولخطته البرنامجية المقترحة لعام 2025. وورد أيضا الإعراب عن التأييد لولاية المكتب ومسؤوليته في مجال الرقابة، ولاستقلاله التشغيلي، ومساهمته في إدارة موارد المنظمة بفعالية وكفاءة، وحرصه مع ذلك على زيادة المساءلة والأداء العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وذكّر أحد الوفود بوجوب أن يكون الاستقلال والحياد والروح المهنية في صميم عمل المكتب.

190624 190624 24-09206 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وتم الإعراب عن التقدير للعمل الجاري من أجل منع ومكافحة سوء السلوك الجنسي والتحرش والتمييز العنصري والغش والفساد، وللمهمة الهامة التي يضطلع بها المكتب في مجال تتبع تنفيذ الولايات من أجل موثوقية المنظمة ومصداقيتها. وتمت الإشادة بتعاون المكتب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، وأُعرب عن التأييد لهذا التعاون. وسأل أحد المندوبين عما إذا كان بوسع المكتب إجراء عمليات تدقيق وتفتيش وتحقيق مفاجئة في غضون مهلة وجيزة ، وعن الكيفية التي يتم بها توزيع العمل بين المكتب ومجلس مراجعي الحسابات.

4 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لأولويات استراتيجية عام 2025، المبيَّنة في الفقرة 30-2 من التقرير (A/79/6 (Sect.30). ولاحظ وفد آخر أن الفقرة 30-2 تسرد العديد من استراتيجيات الأمين العام المتداخلة، لكنها لا تدرج التمثيل الجغرافي.

5 - وأشار أحد الوفود إلى الدور الرقابي للمكتب خلال الخفض التدريجي للبعثات أو خلال المراحل الانتقالية لها، كما هو مبين في الفقرة 30-2، وتساءل عن سبب عدم إدراج قرار مجلس الأمن 2594 (2021) ضمن قائمة ولايات المكتب. ورحّب أحد الوفود بأنشطة المكتب التي تستند عموما إلى ولايات صادرة عن هيئات حكومية دولية، ووجه الانتباه إلى الفقرة 30-10 وإلى قائمة المهام المسندة إلى البرنامج. ولاحظ الوفد أن القائمة لا تتضمن قرارات الجمعية العامة المعتمدة في السنوات الأخيرة، وشدد على ضرورة تحديثها من أجل توجيه عمل المكتب.

6 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، المراجعة الداخلية للحسابات، تم الترحيب بتنفيذ 48 توصية من توصيات مراجعة الحسابات المتعلقة بتعزيز أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2023. ويمثل ذلك الرقم زيادة مقارنة بالتوصية الوحيدة التي تم تنفيذها في عام 2022. ورغم الإعراب عن التقدير للتقدم المحرز، تم طلب توضيحات بشأن الجهود المبذولة في الحرص على تنفيذ جميع التوصيات الـ 217 المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتأهب لها. وفيما يتعلق بالنتيجة 1، تعزيز نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، استفسر أحد الوفود عن أسباب انخفاض الأداء المستهدف. وفيما يتعلق بالنتيجة 2، زيادة المساءلة من خلال ممارسة تفويض السلطة بشفافية، تساءل أحد الوفود عن سبب قبول 29 توصية فقط من توصيات مراجعة الحسابات، أي ما يعادل نسبة 4 في المائة من مجموع التوصيات المقبولة في عام 2023، وتلك نسبة لا تستوفي الهدف المقرر وقدره 12 في المائة.

7 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التفتيش والتقييم، جرى الترحيب بالإشارة الواردة بشأن تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وتم التشديد على أهمية تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب نظرا للدور الأساسي لنظام المنسقين المقيمين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التحقيقات، أُعرب عن التأييد للجهود التي يبذلها المكتب من أجل تعزيز ثقافة المساءلة وكفالة الاستجابة في الوقت المناسب للشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وسوء السلوك الجنسي. وشددت الوفود على أن ثقافة المساءلة تبدأ من مستوى القيادة، وهي أساسية لنجاح إدارة المنظمة. وعلاوة على ذلك، شجّعت الوفودُ المنظمةَ على مواصلة إظهار التزامها بسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعلى توفير العدالة لضحايا هذا الانتهاك. وطُلب في هذا الصدد الحصول على معلومات عن التدابير التي سيتخذها المكتب من أجل ضمان توافر خبراء مؤهلين يعززون استجابته، وعن الخطوات اللازمة لتقليص آجال عملية التحقيق وإصدار التقارير من قبل المكتب، وبالأخص

عندما يتعلق الأمر بالضحايا. وأُعرب عن التأييد للهدف المتمثل في إنجاز 80 في المائة من جميع التحقيقات في غضون ستة أشهر، لكن القلق ساد بشأن ما اكتمل من التحقيقات في غضون هذه الفترة، وبلغ فقط نسبة 37 في المائة ونسبة 46 في المائة خلال عامي 2023 و 2022، تباعا.

9 - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان ينبغي تعزيز نهج عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسين، وذلك ليس بالتركيز على ما لا ينبغي أن يحدث منه، بل على عواقب ما قد يحدث. واستفسر أحد الوفود أيضا عما إذا كانت سياسة عدم التسامح هذه قد أفضت إلى تأديب أفراد من عمليات حفظ السلام، وشدد على ضرورة تنفيذ هذه السياسة وممارسة الرقابة حتى يرتدع الأفراد عن سوء السلوك.

الاستنتاجات والتوصيات

10 - أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية المعنية أو اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.